مدير عام الدراسات والمتابعة بقطاع تعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم في حديث لصحيفة (14 أكتوبر) :

الوزارة نفذت حلولاً ومقترحات عديدة

تعليم الفتاة يحظى باهتمام كبير من قبل قيادتنا السياسية

أوضحت الأخت / فتحية عبده محمد الشـوافي – مدير عام الدراسات والمتابعة والتقييم بقطـاع تعليم الفتـاة بوزارة التربيـة والتعليم أن قطاع تعليم الفتـاة في اليمن يحظى باهتمـام كبير من قبل القيادة السياسـية ممثلة بفخامـة الأخ/ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الذي اصدر القرار الجمهوري رقم 43 لسـنة 2005م بإنشـائه وقد ركز القطـاع بالتعاون مـع القطاعات الأخرى في الوزارة على دعـم تعليم الفتاة في الحضر والريف لسـد الفجوة بـين البنين والبنات ورفع مسـتوى الوعي لـدى المجتمع بأهمية التعليم وخاصة تعليم الفتاة .

بشير الحزمي

جاء ذلك في حديث خاص لـ (14 أكتوبر) مشيرة إلى أن وزارة التربية والتعليم تقوم بإعداد خطط سنوية بما يتلاءم مع احتياجات التعليم حسب الطلب وليس العرض كما كان سابقاً. وذلك بالتنسيق مع المانحين.

وأشارت إلى أن قطاع تعليم الفـتـاة قـد قـام بتنفيذ عدة ورش عمل بالتعاون مع قطاع التدريب بالوزارة على المستوى المـركـزي والمحلي منها برامج توعية وبرامج تدريبية كما قام بإنشاء مجالس آبـاء وأمهات في اغلب مـدارس الجمهورية بالإضافة إلـى إنشاء مجالس تنسيقية بالتنسيق مع الوزارات الأخرى وإشراكهم في العملية التعليمية.

وأكـدت أن تعليم الفتاة هو واجب ديني ووطني إذ لو تجاهلنا تعليم الفتاة فإننا نتجاهل مستقبل اليمن كون الفتاة هي أم المستقبل ومربية وصانعة الرجال. موضحة أن رؤية اليمن الإستراتيجية (2025م) هي انتقال اليمن إلـى مجموعة الـدول المـتـوسـطـة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي بالإضافة إلى محاربة الأمية لتنخفض إلى 10% بحلول عام (2025م) وتحقيق التعليم للجميع.

وقالت انه منذ تحقيق الوحدة اليمنية عـام 1990م وقيام الجـمـهـوريـة اليمنية اتجهت اليمن إلى إعادة ترتيب أوضاع الحياة اليمنية السياسية منها والاقـتـصـاديـة والاجتماعية والثقافية ومـن هـذا المنطلق أقرت دولة الوحدة مبدأ التخطيط الاستراتيجي من الإستراتيجية الوطنية للسكان عام 1991م ثم الإستراتيجية الوطنية للمرأة عام 2003م ثم الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب 2006م ولإعادة ترتيب أوضاع التعليم والتدريب أقرت الدولة عـدداً من الاستراتيجيات مثل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار 1998م والتي تسعى للتغلب على إحدى معضلات التنمية في اليمن.

ونـوهـت إلـى الإستراتيجية الـوطـنـيـة لـتـطـويـر التعليم الأساسي 2003م التي تسعى لتحقيق الأهـداف الوطنية والتزامات اليمن الدولية نحو تعميم التعليم الأساسي بحلول عام 2015م ، ثم الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني 2004م ويطمح البرنامج التنفيذي لهذه الإستراتيجية إلى استقطاب 15% من خريجي التعليم الأسـاسـي والـذي يستقطب الآن اقل من 2% وكذا خريجو التعليم الثانوي بحلول عام 2015/ واخيراً الإستراتيجية السادسة وهـي الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي لعام 2007 – 2015 .

وعـن المعوقات التي تواجه تعليم الفتاة قالت إنها كثيرة فـي تعليم الفتاة فـي اليمن منها معوقات اقتصادية وأخرى اجتماعية وايضاً ثقافية.

وأوضحت أن الوزارة قد نفذت حلولاً ومقترحات عديدة لتلك التحديات وفي طليعتها:-

– صدور قرار مجلس الوزراء بإعفاء الفتيات من المساهمة المجتمعية للصفوف من 1 – 6 وللبنين من 1 – 3 أساسي وهذا ساعد الأسـر على دفع بناتهم للمدارس والاستمرار فيها.

– توفير بيئة مدرسية ملائمة لالتحاق الفتيات وبقائهن في التعليم وخاصة في الأريـاف والمناطق النائية.

– دعـم مـعـلـمـات الـريـف وتدريبهن على التدريس في الريف حيث تم التعاقد مع 931 معلمة من حملة الثانوية العامة خلال الأعوام 2007 – 2009م منها (380) عقداً بتمويل من اليونسف و(551) بتمويل من البنك الدولي (مشروع تطوير التعليم الأساسي) وتم تدريبهن كمعلمات للصفوف الأولى من التعليم الأساسي تم توظيفهن والـعـمـل عـلـى ربـط الـدرجـة الوظيفية بالمدرسة.

– قامت وزارة الخدمة المدنية باعتماد 300 درجة وظيفية من حملة الثانوية العامة موزعة على جميع أريـاف المحافظات خلال العام الدراسي 2008 – 2009م.

– اعتماد (1719) درجة وظيفية من حملة البكلاريوس والدبلوم التخصصي والعام منها (938) بكلاريوس و(481) للدبلوم الـعـالـي الـعـام والتخصصي والتوظيف للمعلمات مـوزع على ست محافظات بعقد من اليونيسيف وهي محافظات (تعز ، الحديدة، الضالع ، حضرموت ، سقطرى، لحج ، إب) وأربع محافظات بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي (البنك الدولي) وهي محافظات (ذمار، وشبوة، الجوف، البيضاء) .

– تـوزيـع حـوافـز تشجيعية للفتيات مثل الحقيبة المدرسية والتغذية .

– حوافز نقديه مشروطة بدأت لأول مرة في اليمن كتجربة في محافظة لحج عـام 2007م ثم في محافظة الحديدة هذا العام التقييم اثر هذا البرنامج على (66) مدرسة و(34) مدرسة تحكم.

أمـا الخـطـوات التي تحققت في برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية في هذا الخصوص فقالت تحقق الكثير من برنامج الرئيس الانتخابي مثل بناء الـقـدرات المؤسسية في وزارة التربية والتعليم تطوير نظم وتقنية المعلومات زيادة المرتبات والأجور والبدلات ، مشاركة أوسع وتمكين المرأة في كافة الميادين ، أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد ، تشجيع التعليم الأهلي والخاص ، تقديم برامج وطنية لسد الفجوة في التعليم بين الذكور والإناث.

التعاقد مع (931) معلمة بتمويل من اليونسيف والبنك الدولي

وزارة الخدمة المدنية اعتمدت (300) وظيفة لحملة الثانوية

زواج الصغيرات .. جريمة قتل

د. فهد محمود الصبري

إن الزواج وولادة طفل في أي مكان في العالم يعتبر من الأمور المفرحة والتي تدخل السرور الى كل نفس وكل أسـرة تعيش هذا الحدث الا أن هذا الحدث في العالم والـدول النامية على وجه الخصوص في كثير من العائلات ينقلب إلى فاجعة حيث يموت حوالي نصف مليون امرأة كل عام في الدول الأقل نمواً لأسباب تتعلق بهذا الحدث المانح للحياة (الحمل والولادة) .

والمحزن والمؤلم أنه يمكن الوقاية من هذه الوفيات وضمان الحياة التي تزهق، وتشارك في موت تلك الأمهات : الدول .. والمنظمات الدولية والمحلية والأفـراد رجالاً ونساء متعلمين ومثقفين وصناع القرار فالكل مسؤول عن إنقاذ أولئك النساء وضمان حقهن المقدس في الحياة وتشير الدلائل إلى أن الأمومة يمكن أن تكون أكثر أماناً لجميع النساء وقد اتفق الخبراء إلى حد كبير خلال العقد الماضي على مجموعة من استراتيجيات إنقاذ الحياة التي يمكن تطبيقها حتى في البيئات ذات الموارد المنخفضة وقد وقعت الحكومات في سائر أنحاء العالم معاهدات دولية تدعو إلى الحد من وفيات الأمهات غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000م اعترفت بأنه رغم التقدم الذي تحقق في بعض البلدان فإن معدلات وفيات الأمهات ومرضهن مازالت مرتفعة بدرجة غير مقبولة في غالبية البلدان ويبقى أن تلتزم الحكومات بإعطاء أولوية الأمومة المؤمنة.

تقدر وفيات الأمهات على مستوى العالم بأن (515000) امرأة تموت سنوياً لأسباب تتعلق بالأمومة (منظمة الصحة العالمية). وتحدث (99%) من هذه الوفيات في الدول النامية مما يجعل وفيات الأمهات المؤشر المتعلق بالصحة الذي يكشف التباين الكبير بين البلدان النامية والمتقدمة وتعاني النساء في أفريقيا جنوب الصحراء أسوا وضع على الإطلاق حيث تموت واحدة من كل 13 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل أثناء حياتها بالمقارنة بحالة واحدة من كل (4085) امرأة في البلدان المتقدمة . ومما يدعو للحزن أن هذه الوفيات ليست الا جانباً واحداً من الصورة إذ انه مقابل كل امراة تموت هناك نحو (30) امرأة أخرى تعاني الإصابات والعدوى وأسباب العجز أثناء الحمل أو الولادة بما يصل إلى (15) مليون امرأة سنوياً على الأقل .

ويقدر المجموع الكلي للنساء المصابات بنحو 300 مليون امرأة أو أكثر من ربع النساء البالغات في العالم النامي. وتشمل هذه المشكلات الصحية ذات الصلة بالحمل مثل الأنيميا الحادة والعقم والأضرار التي تصيب الرحم والجهاز التناسلي أثناء الولادة. كما أن ناسور الولادة (وهو تمزقات بين المهبل والقناة البولية أو المستقيم تؤدي إلى عجز دائم عن التحكم في إخراج البول أو البراز إذا لم تعالج) وكل هذه المشاكل سببها الأساسي هو السلوك الإنجابي ومن أهمه الزواج والإنجاب قبل سن 18 عاماً ورغم أن السياسة الوطنية للسكان قد هدفت إلى (تخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباعها عن وضعها عام 1990 أي خفضها إلى اقل من 90 وفاة بحلول عام 2015- وتعتبر وفيات الأمهات في اليمن من أعلى المعدلات في العالم حيث تقدر بحوالي (365) وفاة لكل مائة إلف ولادة حية – فإن تحقيق هذا الهدف يعني العمل الجاد والموجه نحو تحسين صحة الأمهات وتوفير الوسائل والسبل والتي تحقق ذلك.

وهناك عوامل عديدة تؤثر في صحة وسلامة الأمهات وتجعل من الوفيات والمراضة عالية في اليمن، وهي ليست فقط عوامل ومؤثرات صحية بل عوامل اجتماعية واقتصادية وقد كان من اكبر الإنجازات التي تحققت في الحد من وفيات الأمهات والنساء والأطفال هو تحديد سن أدنى للزواج حيث أوضح مسح صحة الأسرة لعام 2003 أن (74.2%) من المتوفيات في اليمن تزوجن في سن قبل العشرين عاما ووجد أن احتمال وفيات الأمهات للفئة العمرية اقل من 20 سنة هي أربعة أضعاف وفيات الأمومة للفئة العمرية من (20 – 29) سنة ومن جهة أخرى فإن حالات الإصابة بالأمراض والالتهابات الحوضية تكون عالية .

أما عن صحة الحمل والمولود والطفل فإن وفيات الرضع أو وفيات حديثي الولادة عند الأمهات اقل من 20 سنة نجد أنه (50%) أعلى من الأمهات في العمر (20– 29 سنة) هذا فضلاً عن حالات المراضة والتي ترتبط ايضاً بقلة الرعاية والتي تكون بسبب نقص الخبرة والوعي ودرجة المسؤولية . أما في الجوانب الاجتماعية فإنه غالباً ما تكون المشاكل الأسرية في مثل هذه الحالة المبكرة أعلى واكبر وأكثر وضوحاً. وبعد هذه المؤشرات والحقائق الا يعتبر الزواج والإنجاب قبل الثامنة عشرة جريمة قتل ؟! في حق الأم والطفل يتحمل وزرها كل من ساهم فيها من الأب ومروراً بالمجتمع ورجال الدين انتهاء بصناع القرار إذا تراجعوا عن قانون مجلس النواب في هذا الصدد.

التنمية الشاملة أساس نجاح السياسة السكانية

أمين عبدالله إبراهيم

لا شك في أن المشكلة السكانية فـي بـلادنـا بأبعادها المختلفة أصبحت تفرض نفسها بقوة على الساحة الوطنية ما جعلها مثار نقاش وحوار وجدل جاد وحقيقي وتحظى باهتمام واسع في الدوائر العلمية والجهات المعنية وايضا دوائر أصحاب القرار ومتخذيه.

وإذا ما عدنا بذاكرتنا قليلاً إلى أواخـر سـنـوات الـقـرن الماضي وتحديداً بداية التسعينات سنجد أن هـذه الفترة قد شكلت بداية الانطلاقة العملية الأولى لتشكيل وبلورة رؤية علمية واقعية واضحة حول القضية السكانية في بلادنا وخاصة فيما يتعلق بعملية تنفيذ وتحليل وتفسير ما هي ونوعية العلاقة الترابطية بين الأوضـاع الاقتصادية السكانية وأفضت هذه العملية في النهاية إلى تأكيد العلاقة التبادلية بين مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي والنمو السكاني الأمر الذي أدى إلى تنامي الوعي بأهمية المشكلة السكانية وضـرورة إيجاد حلول ومعالجات عاجلة لها منذ بدايات سنوات تلك الفترة التسعينية والتي تمخض عنها إنـشـاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة وإقـرار أول إستراتيجية وطنية للسكان وخطة عملها التي غطت الفترة (1990 – 2000م) بالإضافة إلى عقد المؤتمرين الوطنيين الأول والثاني للسياسة السكانية خلال عامي 1991 – 1996م. وباعتقادي أن تنامي الوعي بالمسألة السكانية وتحقيق تلك الخـطـوات العملية لمواجهتها لـم يكن لـه أن يتم ويتطور منذ تلك الفترة الزمنية وحتى إن لم يكن هناك إدراك سياسي بحجم وأبـعـاد المشكلة السكانية وما يترتب عنها من آثار سلبية وتحديات مختلفة على حاضر ومستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، والـذي بدا واضحاً من خلال الدعوات المتكررة والمستمرة للقيادة السياسية الحكيمة بضرورة الاهتمام والتركيز أكثر على القضية السكانية وإعطاء أولوية خاصة لتكثيف وتوسيع برامج وحملات التوعية لدى عامة الـنـاس بأهمية وفـوائـد الصحة الإنجابية وتنظيم الأسـرة على الفرد والأسـرة والمجتمع صحياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً وتعليمياً وخدماتياً..الخ.

* ومـمـا لاشـك فيه أيـضـاً أن التنمية الشاملة المستدامة هي مفتاح الوصول إلى مرحلة التحول الديموغرافي الذي يسمح بانفتاح النافذة الديموغرافية والوصول بمعدلات الخصوبة إلـى مستوى الإحلال المأمول وذلك لن يتأتى إلا في ظل وجود بيئة تعليمية وثقافية وصحية وسياسية بل مستويات معيشة معقولة وفـرص عمل منتجة وفعالة توفر لهذه العلاقة المتشابكة النجاح والصمود ، حيث تتغير بالفعل السلوكيات الإنجابية للأفراد ويحدث تصور واقعي لحجم الأسرة المأمول ويحفز المرأة على استخدام موانع الحمل (وسائل تنظيم الأسرة) للوصول إلى حجم الأسرة المرغوب فيه.

الجدير تأكيده هنا أن السياسة السكانية الناجحة لابد أن تأخذ في الاعتبار المستوى التعليمي والصحي وتحسين أوضـاع المرأة وارتفاع مستويات التشغيل وإيجاد فرص عمل لائقة وكريمة ومنتجة خاصة للنساء ومن جانب أخر تقديم خدمات تنظيم الأسرة ولكي تحدث نقلة نوعية في السلوك الإنجابي المصاحب لإنجـاح كافة العناصر فلا بد أن يتم ذلك وفقاً لمنظور التنمية الشاملة والمستمرة والتي تسهم بزيادة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وطبعاً فـإن ذلـك لن يتأتى إلا مـن خـلال العمل على تطبيق مبدأ الـعـدالـة فـي تـوزيـع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة فئات وشرائح المجتمع وكـافـة أرجـاء المـعـمـورة وليس فقط على قمة الهرم الاجتماعي وبعض المحافظات دون غيرها، والقضاء على التركز الجغرافي للسكان والنمو وتركز الأنشطة الاقتصادية والتوازن بين قطاعات النشاط الاقتصادي حيث يلاحظ تركز النمو في عدد محدود من المحـافـظـات الـتـي تـتـوافـر فيها الخدمات والبيئة الداعمة للاستثمار ما أدى إلى جذب مزيد من الزحف السكاني لهذه المحافظات خاصة في ظل توافر فرص العمل التي تتحقق من الأنشطة الاقتصادية وارتفاع مستوى الخدمات ما أدى بالتالي إلى ارتفاع الكثافة السكانية وتركز العمالة والهجرة الداخلية وانتشار العشوائيات حول هذه المدن والمحافظات الجاذبة ، فضلاً عن تصدير البطالة إلى المناطق كثيفة السكان في الحضر.

وختاماً يمكن القول إن حشد وتعبئة المدخرات الوطنية لزيادة الاستثمارات زيـادة ملموسة من شـأنه أن يرفع مستوى التصنيع ويفتح المـجـال لـفـرص العمل فـي القطاعين الـرسـمـي وغير الرسمي ما يؤدي إلى تغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيـادة الطلب على قـوة العمل بما يفتح المجال واسعاً للارتقاء بـأحـوال السكان ويوفر المـوارد المطلوبة للتوسع الكمي والكيفي فـي مـجـالات التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل ويقضي على الاختلالات الهيكلية وتجزئة سوق العمل وتنامي العمالة في القطاع غير الرسمي.

قدرات التنمية البشرية في تطوير الفرد والمجتمع

منال أمين

"عش كل لحظة كأنها آخر لحظة في حياتك – عش بالإيمان – عش بالأمل – عش بالحب – عش بالكفاح وقدر قيمة الحياة" .. مقولة مشهورة للدكتور/ إبراهيم الفقي تعرف بكل بساطة دور وأهمية التنمية البشرية في المجتمع التي لها دور مهم في رفع مستوى تنمية الفرد وإكسابه معارف ومهارات وخبرات شخصية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأيضا الفكرية والعلمية والثقافية بأقل وقت وأقل مجهود من أجل الاستقرار والنجاح.

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة بروز أهمية التنمية البشرية في المجتمع اليمني وذلك من خلال ظهور مراكز خاصة بالتنمية البشرية في مختلف محافظات الجمهورية وإقامة دورات توعوية حول أهمية العقل البشري وقيمة الإنسان وتطويره وتغذيته فكرياً وثقافياً لمواجهة التحديات والصعوبات التي يمر بها في الحياة، وذلك من أجل إنعاش المهارات القيادية لدى الفرد والتعرف على التفكير الإبداعي الذي يخلق نوعاً من التغيير الايجابي لديه وللمجتمع بشكل عام..حيث تستخدم أساليب حديثة في النقاش والحوار ومعرفة فنون التفوق في مهارات الاتصال اللامحدود والتفاوض والإرشاد الأسري والاجتماعي والاقتصادي والتطوير الشخصي والتنموي الذاتي .. إلخ، من أجل أن تصل إلى إشباع الحاجات الأساسية لدى الفرد من خلال رفع المستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لديه، لأن الله عز وجل ميز الإنسان عن غيره من الكائنات الأخرى بالعقل ونصت الديانات السماوية جميعها على أن الإنسان جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح لذلك فإن الركن الرئيسي في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعتبر محرك الحياة في مجتمعه وقائدها ومطورها ومجددها.

إن من أهم ما يشغل الناس هذا العصر تقنيات التنمية البشرية التي فرضت نفسها في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينيات وذلك بعد عصر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وتشمل التقنيات التي تستخدمها التنمية البشرية مجموعة من المكونات والمضامين والعوامل والمداخلات والسياقات المجتمعة التي تساعد في تطوير القدرات البشرية في المجتمع ومن أهمها عوامل الإنتاج في المؤسسات والشركات الحكومية أو الخاصة التي تهدف عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنية التحتية في المؤسسة للانتفاع بمختلف القدرات البشرية لدى كل عامل من عمالها والتي تتيح لهم المشاركة في تطوير المؤسسة، بالإضافة إلى معرفة السياسة الاقتصادية للعصر وكيفية إنشاء علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه ومعرفة النقاط الأساسية لمصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها ودراسة القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادية والقيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بهدف التطوير والتجديد المستمر.

التنمية البشرية ليست فقط تكوين القدرات البشرية في تطوير المعرفة والمهارات في العقل البشري، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث تساهم في الانتفاع بهذا العقل في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع في كافة مجالات الحياة للتطوير الذاتي أولا ثم لتطوير المجتمع المحيط بك والاستمتاع باحترام الذات من خلال المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .. التنمية البشرية تساهم في تطوير ذاتك من خلال تغيير الأشياء السلبية في حياتك إلى إيجابية بكل سهولة وتحديد الأهداف المراد تحقيقها ببساطة، ومن الجميل أن يكون هناك علاقة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الدولة وأفراد المجتمع وبين تلك المراكز التي تعنى بتنمية القدرات البشرية، كما تقوم العلاقة على المساندة والتعاون المشترك بين كافة شرائح المجتمع للنهوض بالدولة إلى مستوى يطمح كل إنسان الوصول إليه في كافة المجالات .. لأن نفسية الإنسان عبارة عن عالم عجيب ومتناقض يتغير في كل لحظة فهو لا يعرف أنه يستطيع تغيير حياته كيفما يشاء وبكل سهولة فقط بأن يقوي إيمانه بالله وينمي عزيمته وإرادته ويحدد هدفه وينطلق، لكن هناك من يرى الدنيا عبارة عن صخب ولعب ومتعة فيضيع مع زحمة الحياة لا يعرف هدفه المراد تحقيقه في الحياة وهناك من يراها عابسة في وجهه متشائم طول حياته يلوم كل الناس من حوله في عدم تحقيق أبسط أمنياته.. لكن لا يعرفون أن الحياة لا تضحك للناس ولا تبكي للناس بل الإنسان هو الذي يضحك ويبكي على الحياة لأن حكمة الحياة هي "يوم لك ويوم عليك"، ففي كل لحظة يموت شخص ويولد آخر، يموت إنجاز ويولد إنجاز جديد قد يكون أصلح وأحسن من الذي قبله لأن طبيعة الإنسان أن يجرب كل شيء في الحياة والعزيمة والقوة لا تعرف كلمة (لا استطيع) فالمبدأ العام لتحقيق الأهداف (لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس) و (لا يوجد نجاح لا يسبقه فشل).

دعونا نتحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة

ثريا أحمد عبيد

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة دعونا نتحد من أجل إنها العنف ضد المـرأة والفتاة وسـواء اتخذ العنف ضد المـرأة والفتاة شكل الاتجار بالبشر أو العنف الأسري أو الجرائم التي ترتكب باسم الشرف أو العاطفة أو زواج الطفلة أو ختان الإناث أو العنف الجنسي، الذي بلغ في كثير من حالات النزاع المسلح، أبعاداً مفزعة، فإنه يشكل جريمة مشينة كثيراً مل تغلف بالصمت ونادراً ما يعاقب مرتكبوها.

وبهذه المناسبة، نهيب بجميع الزعماء السياسيين وقادة المجتمع والزعماء الدينيين أن يتصدوا للعنف الـذي تتعرض له النساء والفتيات. بإجراء حوار عام ونقاش مفتوح ونحث السلطات في جميع البلدان على سن القوانين وإنفاذها لتقديم الجـنـاة للعدالة، وعلى توفير الخدمات الصحية وتقديم الدعم الاجتماعي للضحايا.

ونـود أن تعرب عن تقديرنا لقائدات هذه المسيرة من النساء، ونحث المزيد من الرجال والفتيان على استخدام نفوذهم من أجل إحداث التغيير الإيجابي.

ويمكننا معاً أن نغيّر القيم والأعـراف والمواقف والاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تتغاضى عن التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة. ومعاً أيضاً، يمكننا تعزيز النظم القانونية وسبل الوصول إلى العدالة وسيادة القانون من أجل حماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها. ويمكننا معاً توفير الدعم الاجتماعي والخدمات الصحية للضحايا. وعلينا ضمان حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وتـوفـيـر المعلومات وخـدمـات تنظيم الأسرة والأمومة السليمة والـوقـايـة مـن فـيـروس نقص المناعة البشرية.

إن العنف ضد المـرأة والفتاة ليس مشكلة خاصة بهما فقط، بل هو قضية تعنينا وتحط من قدْرنا جميعاً. فلا يمكن لأي عرْف أو تقليد أو دين أن يبرر المعاملة القاسية والمهينة.

دعونا اليوم نقف متضامنين مع النساء والفتيات، فمن حقهن العيش بكرامة، دون خـوف أو عـار . ودعـونـا نقف بحزم مع عدم التسامح مطلقاً مع ارتكاب العنف ضد المـرأة والفتاة في بيوتنا ومدارسنا وأماكن عملنا ودور العبادة وفـي مجتمعاتنا المحلية ودولنا. لقد آن الآون لأن يعمل الرجال والنساء والأبناء والبنات متضافرين معاً لإنهاء هذه الانتهاكات المخزية لحقوق الإنسان.

واليوم، كما هو الحـال في كل يـوم، سيواصل صـنـدوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه جزءاً مـن منظومة الأمم المـتـحـدة، دعـم الجهود التي تبذلها الـدول لاستئصال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة، وللنهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

□ المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(كوثر) يصدر العدد الأول من نشرته

□ 14 أكتوبر/ متابعات:

أصدر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، العدد الأول من نشرة الكترونية مختصة بعنوان (من أجل أهداف الألفية).

يأتي إصدار هذه النشرة في إطار تنفيذ خطة متابعة الدورات التدريبية المنتظمة حول أهداف الألفية وخاصة الـدورة التدريبية لفائدة الإعلاميين وممثلي منظمات المجتمع المدني، التي عقدت في القاهرة في شهر مايو 2008، بعنوان التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية، حيث أقترح المشاركات والمشاركون فيها إصدار نشرة الكترونية حول أهداف الألفية.

وقد أرتـأى كل من مركز (كوثر) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجسيد هذا المقترح وتفعيله، من أجل خلق أداة لرصد الأنشطة التي تنفذ حول الأهـداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي والإخبار عنها ونشر مخرجاتها ونتائجها، سواء كانت تقارير أو دورات تدريبية أو ورش عمل أو ندوات .

كما تعتبر هذه النشرة فضاء مفتوحاً لمساهمات الصحافيين والخـبـراء وممثلي منظمات المجتمع المدني بالمعنيين. ويسعى الساهرون على إنجازها إلى جعلها آلية للتشبيك بين كـل المهتمين والمعنيين بـأهـداف الألفية في المنطقة العربية ومنتجاً إعـلامـيـاً يتابع مسار تنفيذ هذه الأهداف ويسلط الضوء على الإنجازات والنجاحات المسجلة في المجال وفي الوقت نفسه على التحديات والفجوات والعقبات والعوائق ومناقشة كيفية تخطيها.

الحبوب المركبة لتنظيم الأسرة

هـي عـبـارة عن أقراص تحتوي على مادتي الإستروجين والـبـروجـسـتـين وتكون عالية الفعالية بشرط تناولها بانتظام وبشكل يومي.

كيفية استخدام الوسيلة:

تناول قرص يومياً في نفس الموعد كوقت المغرب مثلاً بداية من اليوم الخامس للدورة ولمدة 21 يوماً، ثم تتوقف المـرأة لمدة سبعة أيام وبعدها تبدأ شريطاً آخر.

المميزات:

* فعالية عالية (إذا تناولتها المنتفعة بانتظام)
* مأمونة في حالة الاستعمال الصحيح
* تعود الخصوبة إلـى سابق عـهـدهـا بمـجـرد الـتـوقـف عن استعمالها.

فوائدها الصحية الأخرى مثل:

* تخفف آلام الدورة الشهرية.
* تقلل من كمية دم الـدورة الشهرية
* تقلل نسبة حدوث التهابات الحوض (pid)
* تقلل من خطورة الحمل خارج الرحم.
* تقلل من خطورة الأورام الحميدة في المبيض والثدي وكذلك الأورام الخبيثة في المبيض والـغـشـاء المـطـبـق للرحم.

السلبيات:

– قد يصاحبها بعض الأعراض الجانبية التي تضايق المستخدمات مثل:

الغثيان، تأخر حدوث الدورة الشهرية أو النزف المهبلي المتقطع وخاصة في الأشهر الثلاثة الأولى من الاستعمال.

* لا يوصي المرضعات بتناولها لأنها تقلل من إدرار الحليب.
* صداع بسيط.
* زيادة بسيطة في الوزن.
* انقطاع الحيض.
* آلام عند الضغط على الثدي.